

في أول محادثات رفيعة المستوى منذ سبع سنوات الكوريتان تبحثان سبل تحسين العلاقات المضطربة



قاعة الوفدان قبل بداية المحادثات

المستوى مع الولايات المتحدة. ويعتقد أن كيم يسعى لزيارة الصين أكبر حليف لبيونجيانج بهدف تعزيز شرعيته كزعيم، وكيم الآن في أوائل الثلاثينيات من عمره وقد تولى السلطة عندما توفي والده فجأة في عام 2011. ويهدف وفد كوريا الجنوبية نائب مستشار الأمن القومي لرئيسة البلاد باك جون هاي. وقد أرسلت كوريا الشمالية ثاني أكبر مسؤولين بالادارة المكلفة بالعلاقات مع الجنوب في حزب العمال الحاكم. واختتم الجانبان جلسة محادثات صباحية دون الكشف عما تم مناقشته في الاجتماع المغلق في قرية بانجونجوم الحدودية. ومن المرجح أن تكرر كوريا الشمالية مطالبها بتكثيف العلاقات مع الجنوب. وقال تشيونج سيونج تشانج الخبير بمعهد سيجونغ خارج العاصمة الجنوبية سول «إذا عاد الشمال بإنجاز فيما يتعلق بتحسين العلاقات بين الجنوب والشمال فإن ذلك يعني أننا أفضل لكم جونج أون «الزعيم الكوري الشمالي» لزيارة الصين وميررا مواصلة محادثات رفيعة

أكدت رفضها إدراج أي موثيق غير نووية على جدول أعمال مفاوضاتها مع «5 + 1» إيران تعود إلى التحدي مجدداً: جاهزون لخوض «حرب مصيرية»

أوباما يلوح بعصا العقوبات في وجه الشركات الساعية للتعامل مع طهران

ان العقوبات لا تزال نافذة، وأضاف أن الشركات تتخذ قرارات السفر الخاصة بها بشكل احادي. وقال أولوند أن ما يبلغ الشركات الفرنسية بأنه «إذا كانت الاتصالات تجري تحسبا لوضع جديد في إيران.. وضع جديد تتخلى فيه إيران بشكل كامل وشامل عن السلاح النووي وإذا لم يتحقق هذا الوضع الجديد فإنه لا يمكن توقيع اتفاق تجاري». وأشار أوباما إلى هذه الإجراءات التي تحذيره للشركات في أنحاء العالم. وأضاف أن الشركات «مدركة تماما لهذا الوضع». وأشار السناتور ليندساي جراهام الجمهوري عن ساوث كارولينا إلى أن الرئيس الإيراني حسن روحاني قال في تغريدة له أن 117 وفدا زارت بلاده سعيا إلى إقامة علاقات أعمال في المستقبل. وقال جراهام في جلسة مجلس الشيوخ يوم الثلاثاء «إني أعتقد أن الاستثمار الناجح يكون حينما تنتهي العقوبات ويتسابق الجميع للحاق بالركب واتخاذ صفقات أعمال مع إيران». وأولوند في زيارة رسمية وأكد الرئيسيان على أن البلدين جهة واحدة في القضايا الساخنة للسياسة الخارجية.



قاعة 1.5، وإيران عقب التوقيع على الاتفاق التاريخي في جنيف

المقابل وجه الرئيس الأمريكي ببارك أوباما تحذيرا قويا يوم الثلاثاء للشركات التي تتطلع إلى إبرام صفقات تجارية مع إيران قائلا إن الولايات المتحدة ستنتفض بشدة على من ينتهكون العقوبات المفروضة على إيران. وقال أوباما في مؤتمر صحفي مشترك في البيت الأبيض مع نظيره الفرنسي فرانسوا أولوند إن فرنسا والحلفاء الآخرين ملتزمون بتعزيز العقوبات الحالية المفروضة على إيران لإنائها عن المضي دما في برنامجها النووي. ويحصر البيت الأبيض الشركات التي تشارك في البنية التحتية للنفط والغاز في الشرق الأوسط لتهربها من العقوبات على إيران وهذه هي المرة الثانية التي تغلق واشنطن فيها ذلك منذ توصل القوى الغربية إلى اتفاق مع طهران في نوفمبر تشرين الثاني. وأشار أوباما إلى هذه الإجراءات التي تحذيره للشركات في أنحاء العالم. وقال أوباما «يجوز للشركات أن تستكشف ما إذا كانت هناك إمكانيات لأن تتحرك عاجلا إذا كان أو حين يكون هناك اتفاق فعلي». وتابع قائلا «إنهم يفعلون ذلك على مسؤوليتهم في الوقت الحالي وأنهم يرضون أنفسهم لناستقضي عليه بقوة». وبدأ أولوند في موقف دفاعي على ما يبدو في هذا الموضوع. ففي الأسبوع الماضي استقبلت إيران وفدا يضم أكثر من 100 من مسؤولي الشركات الفرنسية لتبليغهم بأن بعدي النظر في هذه المجموعة سيكتسبون السباق على الأعمال بعد تخفيف العقوبات الاقتصادية. وأكد أولوند أنه تبه الشركات إلى

فيروز آبادي: لو اشتعلت نيران الحرب فلن نترك أي ساحة للأعداء

عواصم - «وكالات»: رفضت إيران امس ارجاع مواضيع غير نووية على جدول أعمال مفاوضاتها المرقبة مع مجموعة «1+5» في 18 فبراير الجاري في فيينا. وقالت المتحدثة باسم الخارجية الإيرانية مرضية أفخم في تصريح صحفي «إن بارجع موضوع غير نشاطات إيران النووية السلمية على جدول أعمال المفاوضات المرتقبة بين إيران ومجموعة «1+5»». وأضافت أفخم أن «القوة الدفاعية الإيرانية أحد مكونات قوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأن إيران أعلنت وباستمرار استعدادها لتعزيز التعاون الدفاعي مع دول المنطقة وذلك كإشارة مهمة لإرساء أسس السلام والأمن والاستقرار واللفة المتبادلة». وكان المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي برنارد ميهن قال في تصريحات صحافية إنه «يتعين على طهران ووفقا لإطار العمل المشترك الموقع مع مجموعة «1+5» في جنيف معالجة ملف برنامج صواريخها الباليستية قبل التوصل إلى تسوية نووية شاملة». من جانبه أعلن رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة

بالتزامن مع محادثات السلام بين الحكومة و«طالبان» باكستان: 9 قتلى بهجوم على منزل ضابط في بيشاور

اسلام آباد - «وكالات» - قالت الشرطة الباكستانية إن مسلحين القوا قنابل يدوية على منزل ضابط شرطة مما أسفر عن مقتل تسعة رجال في هجوم ترافق مع محادثات السلام بين الحكومة وحركة طالبان الباكستانية. ولم تعلن أي جهة على الفور مسؤوليتها عن الهجوم الذي وقع في الصباح الباكر على منزل على مشارف مدينة بيشاور بشمال غرب البلاد. ويوم الثلاثاء ألقى مهاجمون قنابل على دار للسينما في بيشاور مما أسفر عن مقتل 13 شخصا. وتجرى محادثات السلام بين الحكومة وممثلة طالبان في العاصمة إسلام آباد على بعد حوالي 200 كيلومتر إلى الشرق. ومن المفترض أن يمتنع الجانبان عن شن هجمات أثناء المحادثات وإن لم يكن هناك وقف رسمي لإطلاق النار. ولم يتضح على الفور لماذا استهدف المسلحون منزل الشرطة الذي قتل في تبادل لإطلاق النار مع مسلحين يوم الأحد. وقال إيجاز خان

الأمم المتحدة تطالب فرنسا بإرسال قوات إضافية

«العضو الدولية» مسلمو إفريقيا الوسطى يتعرضون للتطهير العرقي

الأمم المتحدة - «وكالات» - قال الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون أنه طلب من فرنسا النظر في إرسال قوات إضافية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لأن الاستجابة الدولية للامتنع، لا تتوافق حتى الآن مع مدى خطورة الوضع. وقال بان يوم الثلاثاء إن أعمال العنف بين المسيحيين والمسلمين لا تزال تتصاعد وأنه قلق بشدة من أن العنف في المستعمرة الفرنسية السابقة قد يتحول إلى إبادة جماعية. ونزح حوالي مليون شخص أو ربع سكان البلاد بسبب القتال منذ استولت جماعة سيليكا للتمرد التي يغلب عليها المسلمون على السلطة في البلاد ذات الأغلبية المسيحية في مارس آذار العام الماضي. وقتل ما لا يقل عن 2000 شخص. وقال بان للمصنفين «الوحشية الطائفية تغير التركيبة السكانية في البلاد... يجب علينا بذل المزيد من الجهد لمنع ارتكاب المزيد من التفجعات ولحماية المدنيين والسعادة النظام والقانون وتقديم المساعدات الإنسانية والحفاظ على تماسك البلاد». وأضاف الأمين العام «يجب أن تكون الاستجابة الدولية قوية بتشر قوات معقولة... يجب أن تكون سريعة إذا أردنا التحول دون وقوع السيناريو الأسود». ومن المقرر أن يقدم بان تقريرا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مارس عن خيارات تحويل قوات حفظ السلام الحالية التابعة للاتحاد الإفريقي إلى عملية للأمم المتحدة. وأرسلت فرنسا 1600 جندي

40 قتيلا خلال عملية أمنية في أفغانستان

كابل - «وكالات»: أعلن مسؤولون أفغان امس أن أكثر من 40 مسلحا قتلوا فيما العملية تفتتها وحدة كوماندوس أفغانية في وقت متأخر من ليل امس ما أسفر

إسبانيا تجدد دعمها لتركيا في طريقها نحو «الأوروبي»

واوضح المتحدث باسم المحافظة أحمد زيا عبدالعزيز في تصريح صحفي أن العملية تفتتها وحدة كوماندوس أفغانية في وقت متأخر من ليل امس ما أسفر عن مقتل عشرات «المتمردين المسلحين» في منطقة شيرزاد نتجرها. وأكد المتحدث أن نحو اثنين من قادة المسلحين كانوا في عداد القتلى

واوضح أن إسبانيا وتركيا بلدان حليفان ويرتبطان بعلاقة صداقة ودية يلازمه لتعدد وتنوع مشيرا إلى التعاون القائم في ميدانين سياسيين واقتصاديين والنقل والثقافة والاتصالات. من جهة قال اردوغان أنه بحث مع راحوي خلال أعمال القمة التي شارك فيها وزراء من كلا البلدين العلاقات الثنائية وطموحات تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الى جانب مسائل القومية ودولية جرى خلال القمة توقيع اتفاقية تعاون بين البلدين للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة معتبرا إسبانيا حليفا قويا لتركيا. وأوضح أن الجانبين ناقشا إطلاق مفاوضات الجولة الثالثة من عملية السلام في قبرص التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة. وأكد أن تركيا بصفتها دولة

عملية نقل المساعدات جوا. وأوضح المتحدث باسم برنامج الأغذية، الكسيس ماسباريلي، لبي بي سي أن الطرق محفوفة بالخطاطر، ما يهدد عملية نقل الغذاء بدون حراسة عسكرية. ولهذا السبب لجأت الوكالة التابعة للأمم المتحدة إلى الخيار الأكثر تكلفة من خلال نقل الغذاء جوا إلى أفريقيا الوسطى من جارتها الكاميرون. ووصل هذا نفل 1800 طن من الحبوب خلال الشهر المقبل، بحسب ماسباريلي. ويكي هذا لإطعام 150 ألف شخص. لكن المتحدث أشار إلى أن هذه الكميات غير كافية، حيث أن

قوات إضافية. ادعى الدول الأخرى الأعضاء إلى المساهمة أيضا. وقتلت القوات الدولية لحفظ السلام بجمهورية أفريقيا الوسطى في منع التطهير العرقي ضد المسلمين. حسبما قالت منظمة العفو الدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان. وجاء في تقرير لمنظمة العفو الدولية أن هجمات الميليشيات أدت إلى «نزوح جماعي للمسلمين بمعزل تاريخي». وتحذر بالفعل هيئات إغاثية من أزمة في الغذاء، حيث أن كثيرا من المتاجر ومناقص البيع بالجملة كانت تدار بواسطة مسلمين.

وبدا برنامج الأغذية العالمي، التابع لمنظمة الأمم المتحدة، امس

إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في ديسمبر الماضية لمساعدة حوالي خمسة آلاف من قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي بينما وافق الاتحاد الأوروبي على إرسال حوالي 500 جندي. وقال بان إن كاترين سامبا بانزا الرئيسة المؤقتة لجمهورية أفريقيا الوسطى طلبت رسميا عملية للأمم المتحدة لكنه أضاف أنه حتى لو بدأ أن نشر قوة تابعة للأمم المتحدة «ضروريا على نحو متزايد، فإن ذلك سيستغرق وقتا طويلا.

وقال بان للمصنفين «الوحشية الطائفية تغير التركيبة السكانية في البلاد... يجب علينا بذل المزيد من الجهد لمنع ارتكاب المزيد من التفجعات ولحماية المدنيين والسعادة النظام والقانون وتقديم المساعدات الإنسانية والحفاظ على تماسك البلاد». وأضاف الأمين العام «يجب أن تكون الاستجابة الدولية قوية بتشر قوات معقولة... يجب أن تكون سريعة إذا أردنا التحول دون وقوع السيناريو الأسود». ومن المقرر أن يقدم بان تقريرا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مارس عن خيارات تحويل قوات حفظ السلام الحالية التابعة للاتحاد الإفريقي إلى عملية للأمم المتحدة. وأرسلت فرنسا 1600 جندي

الهند تدعو لـ «إصلاحات جذرية» في مجلس الأمن

نيودلهي - «كونا» - دعت مسؤولة بارزة خارجية هندية امس إلى إصلاحات جذرية في مجلس الأمن الدولي تعكس واقع السياسة الجغرافية في الوقت الحالي. وقالت وكالة وزارة الخارجية الهندية سوجاتا سينغ في محاضرة تحت عنوان «إصلاحات مجلس الأمن.. اتفاق وجهات نظر» أن «مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ومن الضروري أن يعكس الحقائق الجغرافية السياسية اليوم وليس العالم الذي كان قائما منذ أكثر من نصف قرن». وأكدت سينغ خلال المحاضرة التي عقدت بمشاركة مسؤولين كبار من البرازيل والمناخ واليابان وسفراء العديد من الدول فضلا عن دبلوماسيين أممية، قيام مجلس الأمن بمسؤوليته بطريقة شفافة تعكس أساليب عمل يومنا هذا والإجراءات الدبلوماسية في التشاور والتعاون». وأضافت أن «تركيبة المجلس الحالية وطرق عمله لا تحظى بمصداقية إذ أن طريقة تعامله رغم احترامها لبعض القضايا خلال السنوات الأخيرة الماضية لم تكن فعالة». وأشارت المسؤولة الهندية إلى وجود اتفاق واسع بضرورة إدخال إصلاحات في مجلس الأمن من أجل تغيير تركيبه لتكون أكثر تعبيرا عن أعضاء هيئة الأمم المتحدة.



ماريانو راخوي ورجب اردوغان

بانكوك - «وكالات»: رفضت المحكمة الدستورية في تايلند امس دراسة طلب تقدمت به المعارضة بخص إلغاء نتائج الانتخابات المبكرة للجدل التي جرت في الثاني من فبراير الجاري. وذكرت المحكمة في بيان أنه لا توجد «أسس كافية» لقبول طلب المعارضة الذي تقدم به محامي الحزب الديمقراطي الذي قاطع الإقترع الأخير. وحددت اللجنة الانتخابية شهر أبريل المقبل موعدا لإتمام جزء من الانتخابات التشريعية الأخيرة. واتهم معارضون بإعاقه سيرها العادي، وأضافت أنها ستستغل يومين انتخابيين جديدين، أولهما يوم 20 أبريل المقبل، وثانيهما في 27 من الشهر نفسه في الدوائر التي مُنح

الاقترع فيها. وقد منعت المعارضة نحو 10 آلاف مركز اقتراع من فتح أبوابه أمام المصوتين يوم الانتخاب، مما حرم عدة ملايين من المشاركة في الانتخابات خاصة في الأماكن التي تسيطر عليها المعارضة في العاصمة بانكوك وجنوب البلاد. وقتلت الانتخابات المبكرة في وضع حد لأزمة أسفرت لحد الآن عن سقوط 11 قتيلا، إلى جانب إصابة المئات بجروح متفاوتة الخطورة. ويريد المحتجون - وهم مجموعة متعددة الأطياف متحالفة مع النخبة المؤيدة للملك - الإطاحة بشيناوات والقضاء على نفوذ شقيقها رئيس الوزراء السابق تاكسين الذي أطاح به الجيش عام 2006 واختار الإقامة في المنفى بدلا من قضاء عقوبة السجن بعد إدانته بسوء استخدام السلطة.